

( ٣ ) ملخص البحث الثالث  
ظاهرة التعويض في الدرس النحوي  
المصدر نموذجاً

فهذه دراسة عنوانها : ( ظاهرة التعويض في الدرس النحوي المصدر نموذجاً )  
ويُقصدُ بـ " التعويض " ( إقامة الكلمة مقامَ الكلمة ) .

وقد صيغَ العنوانُ انطلاقاً من المشكلة التي تعالجها الدراسة وهي الوقوف على آراء النحاة واللغويين والبلاغيين والمفسرين في ظاهرة التعويض بوصفها ظاهرة تركيبية دلالية ؛ حيث تُقام الكلمة مقامَ كلمة أخرى بغية تحقيق غايات دلالية وبلاغية يقصدها المتكلم باللُغة ، فلقد اهتمَّ النحاة والبلاغيون والمفسرون واللغويون قديماً وحديثاً بهذه الظاهرة ، وأفردوا لها الأبواب والفصول والمباحث في مؤلفاتهم المختلفة ، وتوسَّعوا في الحديث عنها استناداً لكثرة مجيئها في القرآن الكريم وفي كلام العرب شعره ونثره .

وقد اختيرت هذه المشكلة للدراسة في ضوء دافعين مهمين :  
الأول : الاستعمال الدلالي للمصدر في القرآن الكريم وفي كلام العرب شعره ونثره من المجالات الواسعة لعمل النحاة واللغويين والمفسرين ، ومن ثمَّ تظهر فيه بوضوح اختلافاتهم واتِّفاقاتهم ، كما تظهر فيه أدواتهم وانتماءاتهم الفكرية من خلال جوانب الاتِّفاق والاختلاف .

الثاني : تواتر تراكيب قرآنية وشعرية ونثرية قامَ فيها المصدر مقامَ الفعل ، والحال ، واسم الفاعل ، واسم المفعول ، والظرف ، والفاعل ، والمفعول به ... الخ مما كان له تأثير كبير على الدلالة اللغوية لهذه التراكيب المختلفة ، وهو ما سيظهر في ثنايا الدراسة .

وعلى هذا تتحدَّد أهداف الدراسة في الآتي :

١ - الكشف عن الاستعمال القرآني الدلالي للمصدر حال قيامه مقام الفعل ، والحال ، واسم الفاعل ، واسم المفعول ، والظرف ، والفاعل ، والمفعول به ... الخ  
٢ - الكشف عن الاستعمال الشعري والنثري الدلالي أيضاً للمصدر حال قيامه مقام الفعل ، والحال ، واسم الفاعل ، واسم المفعول ، والظرف ، والفاعل ، والمفعول به ... الخ .

٣ - تحديد موقف النحاة والمفسرين والبلاغيين واللغويين من هذين الاستعماليين الدلاليين ، والكشف من خلال ذلك عن وجوه الاتِّفاق والاختلاف بينهما ، والأسباب الكامنة وراء هذا الاختلاف أو الاتِّفاق .

٤ - بيان أثر قيام المصدر مقام الفعل ، والحال ، واسم الفاعل ، واسم المفعول ، والظرف ، والفاعل ، والمفعول به ... على الدلالة اللغوية في التراكيب المختلفة .

وأما عن مادة الدراسة : فتستقي الدراسة مادتها من رافدين :  
الرافد الأول : القرآن الكريم . والرافد الثاني : كلام العرب الفصيح شعراً ونثراً .  
وقد اتبعت الدراسة مجموعة من الخطوات الإجرائية ومنهجاً ، للوصول إلى أهدافها على النحو التالي :

أولاً : تحديد المقصود بـ " التّعويض " لغةً واصطلاحاً .

ثانياً : بيان الفرق بين التّعويض والبدل . بواسطة تحليل معجمي دلالي اعتمد على معاجم المعاني القرآنيّة بصفة خاصّة مثل ( المفردات ) للراغب الأصفهاني ، و (بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز ) للفيروزآبادي ، والمعاجم التي اهتمت بالدلالات المجازيّة مثل ( أساس البلاغة ) للزمخشري ، بالإضافة إلى المعاني الحقيقيّة .

ثالثاً : بيان الفرق بين المصدر واسم المصدر عند النحاة واللّغويين . وشروط عمل كلّ منهما .

رابعاً : اختيار مجموعة من النماذج القرآنيّة والشّعريّة والنثريّة للتطبيق .

خامساً : بيان موقف النحاة والمفسّرين والبلاغيين من دلالة ( المصدر ) حال قيامه مقام غيره في النماذج القرآنيّة والشّعريّة والنثريّة المختارة ، وما اتّفقوا فيه أو اختلفوا .

سادساً : التّرجيح بين النحاة والمفسّرين والبلاغيين حال الاختلاف بينهم .

وقد اتّبعَت الدّراسةُ هذه الإجراءات في إطار منهجٍ وصفيّ دلاليّ ؛ لأنّه يصفُ مواقف النحاة والمفسّرين ، كما يصفُ التّركيب القرآنيّ والشّعريّ والنثريّ من خلال تحليلاتهم له ، ويبين أثر ذلك على المصدر حال قيامه مقام غيره .

سابعاً : ونظراً لأنّ الموضوع يتّسم بالتّداخل بين عمل النحاة وعمل المفسّرين وعمل البلاغيين ، فقد استعانت الدّراسةُ بمصادر تتّسم بهذا التّداخل توجيهاً للدقّة العلميّة ، ولهذا مثلت المصادر النحويّة ، ومصادر إعراب القرآن ، ومعانيه ، ومُشكّله ، المصادر الرّئيسيّة التي استقت منها الدّراسةُ مواقف النحاة ، ووظفت في كثير من المواضيع مصادر تفسيرية للقرآن لبيان الدلالات التي رآها النحاة ، أو للتّرجيح بينهم لذلك تأتي آراء المفسّرين غالباً بعد آراء النحاة . كما أنّ الدّراسة اقتصرَت في توظيف هذه المصادر على ما يخصّ الجانب النحويّ والدلاليّ للتراكيب القرآنيّة والشّعريّة والنثريّة محلّ الدّراسة .

وقد جاءت الدّراسةُ مقسّمةً على مُقدّمةٍ وتمهيدٍ وستّة فصولٍ موزعة على النّحو التّالي :

في المُقدّمة تحدثت عن الموضوع ومُشكّله وأهدافه والدّراسات السّابقة فيه ومنهجه وفصوله ... إلخ .

وفي التّمهيد تحدثت عن :

أ - تعريف التّعويض في اللّغة وفي الاصطلاح .

ب - تعريف المصطلحات الآتية : الإبدال ، الاستغناء ، الحذف ، النّيباء ، التّعاقب ، الاكتفاء . والفرق بينها وبين التّعويض .

ج - تعريف المصدر واسم المصدر . وشروط إعمالهما .

أمّا عن الفصول فهي موزعة على النّحو التّالي :

الفصل الأوّل : إقامة المصدر مقام الفعل .

الفصل الثّاني : إقامة المصدر مقام الحال .

الفصل الثّالث : إقامة المصدر مقام المفعول به .

- الفصل الرَّابِع : إقامَة المصدر اسم الفاعلِ .  
الفصل الخَامِس : إقامَة المصدر مقام الظرفِ .  
الفصل السَّادِس : إقامَة المصدر مقام الفاعلِ .  
نُـمَّ الخاتمة وتحدثُ فيها عن نتائج البحثِ . نُـمَّ قائمة بمصادر ومراجع الدِّراسة